

او نكحت مسلما او ذميا
 ان رجعت اليه حل ذمته
 يقتله ان اسلم او ظهر
 فان هرب او قتل فقط بلا
 اسلم حربيها فما جمع
 ثم اتى اكل ما استودعه
 والامام اخذ حقه القدية
 ودية مستان من اسلم من
 وله في العمد قتل او اديته
 من العاقلة بقتل المستر
 يخرج فيقتل في الخارج
 وان جرت احكام اهل الشرك
 وتلك عتق بالامان الاول
 وتصير ذمة الحرب للاسلام

الاعكس فانه مان وكا
 ودينه قد سقط وشكته
 عليهم والمال في ذمة
 غلبته فارتد الذي الق لا
 فو وان كان بدارهم وقع
 ان عند معصومه وله ولبعده
 ان الاولي له بالاصح اليه
 عاقلة العاقل خطأ وان
 لا العفو اذ فيه صلاح النبوة
 ما قتل بل جسد عن مطع
 الا من يدخله ويسجد
 واتصل بنسائها بالملك
 امانه تنقل بالتشؤ
 بحمد الاجراء للاحكام
باب العشر والخروج والحزبية
 وابصرة وارض عرب فاحتم
 اصحابها وبعضه تقدم ما
 تقسم خراج كصلح تعلمه
 التي حقت حولان على التقريب
 طولاً وضمناً المثال كغائب
 لا ليقام موقوفه من تركه
 ان شربت من بيت مالنا فلا
 السلطان ان كان بعد الامين
 كسقيدهما عشر قد ذكر

لوسق بها الخراج اخذ
 موظف ان كان فيه الواجب
 يتعلق به من نفع
 وخبره كن عفاك نعتين
 ويقتصر ان لم تطق ما وظف
 كعرق وحرق وشدة
 فان يعطها او كان وظفا
 بخلاف منعه من الزرعة
 ان باعها او نحو من سنة
 على مشي والامن باعها
 كمن الخراج في المعاسرة
 ترك الخراج جاز من سلطان
 بخلاف عشر في وجوه الفقهاء

منه وذو النعمان فيها
 شتبا بدمته على المراتب
 كوضعه غير العالم المشيع
 طائفة ونوقا نصفه فدر
 والخراج ان باق تلف
 اريد وما اولى من اعادة
 او اسلم خالها ما اختلفا
 وخارجها ان كان بوجه القسمة
 ومقدار ما كان من راحة
 والعشر والخراج ان جمع
 الذي موظف لعشر اربعة
 لومصر فاعند الامام الثاني
 وبمسيرة الخراج بالامان
فصل
 ما وضع بالصلح لا يقتل
 ما جعل من بعد الاستقلال
 يقتل على فقير معتمدا
 وضعفه على ملكه بالمال
 وتوضع على جنود العمد
 والاعل مكاتب وعسك
 وعابد الحار من العرب
 واهلها في وقت وضع يعتن
 وانما عقوبة بالكفر
 والموت او ذمته ونفسه
 تدخلت ان يجمع حولان

وتجوز على وسقوط المال